



موقع مصر

في

التفاعلات الإقليمية

والدولية الغازية

بعد اكتشافات

شرق المتوسط

إعداد

أحمد عبد الرحمن خليفة



## تمهيد:

منذ دخول منطقة الشرق المتوسط إلى مصاف المناطق التي تحتوي على اكتشافات غازية؛ صنفت كواحدة من المناطق المهمة استراتيجياً، كما دخلت في إطار دراسات المناطق السياسية، بوصفها منطقة ذات أبعاد وقضايا قابلة للدراسة والفحص، وأضافت اكتشافات الغاز المتواليّة خلال العقد الأخير في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بُعداً جديداً للصراع بين دول شرق المتوسط المتصارعة أصلاً على قضايا عديدة، أهمها: الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع التركي - القبرصي اليوناني، والأزمة السورية، ومن ثم بدأ طرح سؤال حول ما إذا كانت هذه الاكتشافات ستمثل نعمة لهذه الدول أم نقمة تزيد من حدة الصراعات.

وغني عن البيان ما تمثله مسألة الطاقة من مركزية لدى الدول باعتبارها قاطرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة؛ الصناعية والزراعية، كما تُمثل بُعداً محورياً للأمن القومي تعني كل دولة بتحقيقه إنجازاً للاستقرار وكسب الشرعية، وتكتسب موارد الطاقة أهمية فريدة، خصوصاً إذا كانت هذه الموارد الطاقوية نفطاً أو غازاً، في عالم تُعد السيطرة على الطاقة فيه جزءاً من السيطرة عليه؛ وهو ما نلمسه في اهتمام القوى الكبرى بمرور النفط، واستقرار أسعارها، وضمان تدفقها؛ فالمراد النفطية من غازٍ وبتترول ليست مجرد سلعٍ عادية تباع وتشتري في الأسواق، وإنما هي - فضلاً عن كونها متحكماً في عملية التنمية داخل الدول - سلعٌ استراتيجية، تُستخدم في إطار العملية السياسية؛ إما كمحفز للتعاون أو الصراع، وإما كأداة للضغط على أطراف سياسية بعينها.

وبالعودة إلى اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، نجد الحديث عن وجود احتياطات مؤكدة كبرى في هذه المنطقة قد أثار شهية الدول الإقليمية، صغیرها وكبيرها، والقوى الدولية المختلفة، بشأن إمكانات هذه الموارد وفرص استغلالها بما يخدم مصالحها ويعزز وضعها الداخلي والدولي، فتسعى الدول الإقليمية لأن تكون هذه الاكتشافات قوة دافعة لها في عملية التنمية ومدعمة لموقفها الدولي والإقليمي، وتطمح القوى الكبرى لأن يكون لها حظٌّ أو نصيبٌ من هذه الاكتشافات التي هي، بوصفها دولاً كبرى، لا يمكن أن تفوت فرصةً تُلَقِّفها والاستفادة القصوى منها.

وبالنظر إلى شرق المتوسط ودوله، نجد أن صراعاً متعدد الأبعاد ومتشابك القضايا يجمع هذه الدول، فتركيا يجمعها مع قبرص واليونان صراعٌ يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، في حين أن صراعاً عقدياً وتاريخياً وسياسياً يجمع بين القوى العربية: مصر، ولبنان، وسوريا من جانب، وإسرائيل من جانب آخر؛ وهو ما ترتبت عليه أوضاع حدودية غير مستقرة انعكست على تقسيم المناطق الاقتصادية الخالصة بين هذه الدول، أضف إلى هذا ما حدث مؤخراً من أزمات وصراعات داخل الإقليم، فهذه تركيا توترت علاقتها مع مصر بعد عزل الرئيس «محمد مرسي»، وتلك سوريا دخلت منذ نهايات عام ٢٠١٠ في خضم أزمة سياسة داخلية



توصف بأنها حرب أهلية بين أطراف داخلية مدعومة من الخارج.

ويظل الموقف المصري بشأن غاز المتوسط من بين المواقف الأكثر غموضًا والأقل عرضة لمطربة الباحثين، أو بمعنى آخر، لم تخضع الاكتشافات الغازية المصرية وموقف مصر ودورها تجاه دول شرق المتوسط وقضية الغاز فيها إلى فحصٍ علمي، لا سيّما في أبعاده الخارجية وتفاعلاته الدولية -على حد علمنا- حيث عمدت مصر إلى سرعة إنجاز ترسيمات الحدود البحرية وتقسيمات المناطق الاقتصادية الخالصة مع قبرص واليونان، ودخلت في خط اتصال مع إسرائيل بشأن الغاز، وعقدت اتفاقات في هذه الصدد، في تحركات لا تبدو أنها اقتصادية محضة، أو سياسية محضة، بل هي بين هذا وذاك.

تحاول هذه الدراسة الخوض في غمار الموقف المصري، ودوره في تفاعلات شرق المتوسط، خصوصًا الغازية منها، مع عدم إغفال القضايا الأخرى محل الجدل والصراع، مع التركيز على تناول ذلك من منطلق مفاهيم: توازن القوى، والتحالف، باعتبارهما من المفاهيم الرئيسية الممكن الارتكان إليها في تحليل تفاعلات القوة في منطقة شرق المتوسط؛ فتوازن القوى بوصفه حالة من حالات التفاعل التي تعكس أنماطًا سلوكية تسعى لمنع هيمنة طرف دون غيره على مجمل العلاقات من شأنه أن يقدم لنا رؤية بشأن موقع مصر في التوازنات الإقليمية في شرق المتوسط، وكذا الحال بالنسبة لمفهوم التحالف الذي يوصف على أنه سياسة تتكفل بمقتضاها قوى تتقاطع مصالحها في مجال ما لتُشكّل معًا حلفًا ذا مصلحة مشتركة، وقيام حلف قد يؤدي بصورة آلية إلى نشأة حلف مضاد، أو أنه يقف في مواجهة تكتل آخر أو قوة أخرى بمفردها؛ فالحلف لا ينشأ من فراغ.

تُعَدُّ النظرية الواقعية في العلاقات الدولية من أقدم النظريات التي تستخدم في تفسير تلك التوازنات استنادًا لمفاهيم: الدولة، والقوة، وتوازن القوى، والصراع، والأمن القومي، وتتنظر لمسائل الطاقة على أنها جزء من الأمن القومي الخاص بكل الدولة؛ فتوفير إمداداته باستمرار وتأمين موارده عملٌ ضروريٌّ لحفاظ الدولة على سيادتها وضمّان استقلالها في المجال الخارجي، ومن ثم ترى النظرية أن الدول الكبرى تسعى للسيطرة على موارد الطاقة لكونها جزءًا من سياستها للحفاظ على مستوى التنمية والتقدم فيها وإحكام سيطرتها على العالم، كما سعت الدول المستوردة إلى تنويع مصادرها من الغاز حتى لا تخضع للابتزاز السياسي والاقتصادي، ومن هذا المنطلق يصبح تنويع مصادر الطاقة أحد المبادئ الرئيسية لتحقيق أمن الطاقة<sup>١</sup>، وبهذا المعنى سيستمر الصراع -من وجهة النظر الواقعية- حول الطاقة إقليميًا ودوليًا<sup>٢</sup>.

أما النظرية الليبرالية التي تقوم على مجموعة من النظريات الصغرى كالاقتصاد المتبادل، والنظريات

١ أحمد زكريا الباسوسي: تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي..دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص٢٦.

2 Kargiannis, Emnwaul, "The Emerging gas region of the eastern Mediterranean", p:3. (<https://goo.gl/A2R2Ns>).



الديمقراطية، فترى إمكانية تحقيق تجارة عالمية للطاقة دون اعتبارها مسائل تتصل بالأمن القومي؛ فهي لا تربط بين الأمن القومي وأمن الطاقة والصراع، ومن ثم فالطاقة -وفقاً لها- قد تكون عاملاً مساعداً لحل الصراعات وصنع السلام، لا سيما بين الدول الديمقراطية، كما فعلت في حالة الاتحاد الأوروبي (حيث قام على الجماعة الأوروبية للحديد والفحم ١٩٥١)، ومن ثم يتحقق بين المنتجين والمستهلكين نوع من التفاعل الإيجابي قد ينعكس فيما بعد على علاقتهم السياسية بفعل ما يربطهم من اعتماد متبادل وتعاون تجاري<sup>٢</sup>.

وبين النظريتين تقع مسألة غاية في الأهمية حول ما يُعرف بـ«المزايا النسبية في مقابل المزايا المطلقة»، ففي حين تؤمن النظرية الواقعية بالمزايا النسبية في علاقات الدول، بمعنى أنه ليس على الدول أن تهتم فقط بما تحصل عليه من مكاسب بغض النظر عما يربحه الطرف الآخر، بل إن عليها أيضاً أن توازن مكاسبها وتقارنها بما يحصده الطرف الآخر في علاقته في هذا الشأن، أما النظرية الليبرالية فترى أنه على الدول أن تنظر إلى مكاسبها المطلقة هي فقط، وليس من منظور مقارن، ومن ثم فالتعاون وفق الأولى سيكون محسوباً بقائمتين متقابلتين ترصدان نقاط مكسب كل طرف، وتتبع الدولة ما يحقق مكسباً تراه مناسباً لها مقارنة بما سيحصده غيرها، أما الثانية فالمكسب بالنسبة لها معادلة هي وحدها طرفاها، فكل ما تحصده يمثل إضافة صافية لها.

سنحاول من خلال هاتين النظريتين تفسير مواقف الدول والنظر إلى مواقفها في مسائل الطاقة والغاز، وما بينهما من تعاون وصراع، ومن ثمّ التنبؤ بإمكانات استمرارها على هذا النهج أو تغييره.

تطرح الدراسة سؤالاً رئيسياً: ما موقع مصر في إطار توازنات شرق المتوسط الغازية وتحالفاته؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة: لماذا سعت مصر إلى تقسيم المناطق الاقتصادية الخالصة مع قبرص واليونان؟ ولماذا عمدت إلى التعاون مع إسرائيل فيما يخص الغاز؟ وما آثار ذلك السعي داخلياً وخارجياً؟ وعلام قام التحالف المصري - الإسرائيلي - القبرصي - اليوناني؟ وما مدى تماسك هذا التحالف، ومن ثم إمكانات استمراره؟ وما الدور الذي تلعبه مصر في إطاره؟ كيف يمكن أن تنعكس الاكتشافات الغازية على العلاقات المصرية - التركية؟ وكيف يمكن أن تعزز الاكتشافات الغازية أمن الطاقة المصري وشرعية النظام المصري داخلياً وخارجياً؟ كيف ستعكس هذه الاكتشافات على العلاقات المصرية - الأمريكية؟ والمصرية - الروسية؟ والمصرية - الأوروبية؟

وعليه ستنقسم الدراسة إلى محاور ثلاثة:

الأول: حول اكتشافات الغاز في شرق المتوسط ومصر، وفيه نتناول طبيعة الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط، من خلال عرض لأهم الأرقام المتصلة بالموضوع، وخصوصاً تلك المتعلقة بمصر.



الثاني: نتعرض فيه لسياقات الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط بالنسبة للنظام والدولة المصريتين، وكذا العوامل والمقومات السياسية والاقتصادية والتقنية، والتي تؤهل مصر للعب دور في تفاعلات شرق المتوسط.

الثالث: مصر والتفاعلات الدولية والإقليمية في شرق المتوسط بعد اكتشافات الغاز، بحيث نستعرض فيه العلاقات الثنائية المصرية مع كلٍ من اليونان، وقبرص، وإسرائيل، ومحاور شرق المتوسط ودور القاهرة فيها، ثم نتعرض للعلاقات المصرية الدولية التي تدور حول الغاز مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة.

## أولاً: خريطة الطاقة في شرق المتوسط:

بدأت في السنوات الأخيرة، ولعوامل كثيرة، تزداد الأهمية النسبية للغاز في مزيج الطاقة بالنسبة لكل دولة، من هذه العوامل ما يتعلق بالبيئة وزيادة حركة الضغوط الشعبية والرسمية، المحلية والعالمية، نحو الحفاظ على البيئة وعدم تلويثها، ومن ثم شهدت بداية العقد الأول من الألفينيات اتجاه العديد من الدول كالصين وأوروبا واليابان لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الطبيعي بديلاً عن الفحم والطاقة النووية<sup>٤</sup>.

بدأت عمليات المسح في شرق البحر المتوسط منذ التسعينيات، وكانت قبالة السواحل الفلسطينية (قرب غزة)، ولكن الظروف السياسية حالت دون سرعة استغلال هذه الموارد، وظل البحث متواصلاً طيلة هذه الفترة مع مثبت مفاده أن عوائد استخراج الغاز من هذه المنطقة لا تغطي حجم تكلفته مقارنة بحجم الاحتياطات المتوقعة، إلا أنه ومع اكتشاف حقل «تمار» الإسرائيلي ٢٠٠٩، أخذت تتبدل معادلة الغاز في شرق المتوسط، خصوصاً عندما أصدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية ٢٠١٠ أن منطقة حوض الشام التي تشمل لبنان، وإسرائيل، واليونان، وقبرص، وتركيا، وسوريا، ومصر، تسبح فوق خزان من الغاز يصل إلى ١٢٢ تريليون قدم مكعب، مما يجعلها من المناطق العالمية التي تحوي احتياطات كبرى من الغاز الطبيعي<sup>٥</sup>.

٤ مروان قبيلان: «اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص والتحديات»، دورية استشراف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد أكتوبر، الكتاب الثالث، ٢٠١٨، ص ٧٦.

5 “Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean”, World Petroleum Resources Project, USGS, p1. (<https://goo.gl/U9Y79J>).



شكل (١): اكتشافات الغاز في شرق المتوسط وبيان لبعض المناطق المتنازعة<sup>٦</sup>.

وكانت إسرائيل السبّاقة في شحذ الشركات واستنفار قواها لتحقيق مزيد من الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط، وتملك إسرائيل العدد الأكبر من الحقول المكتشفة في منطقة شرق المتوسط، ولا شك كانت في حرصها هذا مدفوعة برغبتها في التخلص من السيطرة العربية على إمداداتها من الغاز، وسد فجوة الطلب المحلي، وهو ما يعني استقلالية أكثر لتل أبيب في المجال الدولي.

وقد وصلت الاكتشافات المؤكدة لدى إسرائيل خلال الفترة من ١٩٩٩ : ٢٠١٠ إلى ما يعادل ٢٧,٧ تريليون قدم مكعب (وهي أرقام أولية مرشحة للزيادة)، أي ما يجعلها تحظى بنسبة ٠,٤٪ من نسبة الاحتياطيات العالمية للغاز، وهي نسبة ليست بالقليلة إذا ما قورنت بحجم احتياجات السوق الإسرائيلي (تفي الاحتياجات المحلية وتحقق هامشاً فائضاً يسمح بالتصدير)، وحجم إسرائيل الجغرافي ذاته<sup>٧</sup>.

وقد واجهت إسرائيل عقبات عديدة لأجل تحقيق اكتشافاتها الغازية، كان على رأسها سيادة حالة الارتياح وعدم التأكد من أمان العمل داخل السواحل الإسرائيلية في ظل علاقات متوترة مع دول الجوار، كما تظل إسرائيل أقل الدول تحديداً لحدودها البحرية؛ فهي لم تشرع في ترسيم حدودها إلا مع دولة وحيدة من دول المنطقة وهي قبرص، كما تظل مسألة ضمان استمرار تصدير الغاز عبر مصر تمثل مشكلة، إن لم تكن في

٦ علي حسن باكير: «النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك»، مركز الجزيرة للدراسات، (<https://goo.gl/x1LZMC>)، تاريخ النشر: ٢٢ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٠ ديسمبر ٢٠١٨.

٧ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: «الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط»، (<https://goo.gl/gmczHD>)، سبتمبر ٢٠١٢، ص ٥.





الأجل القصير، ففي المتوسط والبعيد على نحو ما سيرد تفصيله في محور لاحق.

وتلاها ما حققته قبرص من اكتشافات مع حقل «أفروديت»؛ حيث اكتشفت شركة «نوبل للطاقة» الأمريكية قبالة السواحل القبرصية عام ٢٠١١ حقلاً غازياً قُدرت احتياطياته بما يقارب ١٢٧ مليار متر مكعب، وهو ما يكفي استهلاكها المحلي، ويحقق فائضاً قابلاً للتصدير لا يقل عن ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز<sup>٨</sup>، ومن ثم أخذت تبحث عن بدائل التصدير سواء عن طريق خطوط الأنابيب أو التسييل، وما زالت تقف أمامها خيارات صعبة، سواء بسبب مشكلات سياسية، أو تقنية، أو كليهما معاً.

أما عن سوريا، فرغم ما تعانيه من ظرفية داخلية وأخطار الحرب الأهلية، إلا أن ذلك لم يمنع روسيا من الظفر بذلك الدور للتنقيب عن الطاقة في السواحل السورية عن طريق توقيع عقود للاكتشافات بين الحكومة السورية وشركة «غاز بورم» الروسية للبحث عن الغاز في السواحل السورية، ولكن لا شك أن ذاك الصراع قد قلل التشابك السوري الرسمي في هذا الإطار، إلا أنه ومع ذلك لا يعني غيابه؛ فروسيا حاضرة معبرة عنه، وسيزداد ذلك مع تحقيق مزيد من الاستقرار في سوريا<sup>٩</sup>.

أما لبنان، فهي تشهد صراعاً واسعاً حول استغلالها لثرواتها الغازية في شرق المتوسط وحقها في البحث في المناطق الاقتصادية الخالصة، خصوصاً في ظل صراعات داخلية سياسية بين القوى المختلفة، من جانب حول توزيع منافع تلك الثروة المحتملة، وصراع خارجي مع إسرائيل لم تتحدد على إثره نقاط حدود محددة، ومن ثم ثار الخلاف حول عدد من المناطق/البلوكات التي تقوم فيها شركات «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«نفاتك» الروسية بالتنقيب عن الغاز لصالح لبنان<sup>١٠</sup>.

أما عن الضفة الغربية وقطاع غزة فقد دخلاهما الاثنان مسألة غاز شرق المتوسط دخولاً مُجمداً منذ عام ٢٠٠٠، بعد أن عطلت إسرائيل دخول الحقل الذي اكتشفته الشركة البريطانية للبترول «BP» للاستكشاف والإنتاج؛ حتى لا تسفيد حماس من عائدات الغاز، والحيلولة دون إقامة اقتصاد فلسطيني وطني مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي<sup>١١</sup>، ولا شك أن الدخول المتجمد ستكون له أصدائه وانعكاساته على الحالة الصراعية في شرق المتوسط، على النحو الذي سيتضح بيانه في المحاور القادمة.

ويأتي اكتشاف شركة «إيني» الإيطالية لحقل «ظهر» في المنطقة الاقتصادية المصرية الخالصة هو الاكتشاف الأضخم والأهم في شرق المتوسط، فهو يحوي احتياطات تصل إلى ٨٥٠ مليار متر مكعب من

٨ مروان قبلان: «اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط: استشراف الفرص والتحديات»، مرجع سابق، ص ٨٣.

٩ فرانس ٢٤: «الغاز المعضلة الكبرى في شرق المتوسط»، (<https://bit.ly/2IhKhM0>)، تاريخ النشر: ١٧ مايو ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ١١ ديسمبر ٢٠١٨.

١٠ مروان قبلان: «اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط .. استشراف الفرص والتحديات»، مرجع سابق، ص ٨٥.

١١ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: «الأثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط»، مرجع سابق، ص ٢٤.



الغاز، وستصل سعة إنتاجه اليومية خلال نهاية عام ٢٠١٩ إلى ما يقارب ٢,٧ مليار قدم مكعب، وهو رقم يجعل إمكانية التصدير في إطاره ممكنة جداً، لا سيّما وأن مصر قد أعلنت اكتفاءها ذاتياً من الغاز في شهر أكتوبر الماضي بفعل ما وفره لها إنتاج حقل «ظهر»<sup>١٢</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قبل عام ٢٠١١ كانت من الدول المُصدّرة للغاز؛ حيث كانت تستهلك ما يقرب من ٨٠٪ من إنتاجها، وتقوم بتصدير النسبة الباقية إلى الدول العربية: الأردن، لبنان، سوريا عبر ما يُعرف بخط الغاز العربي، وإلى إسرائيل عبر خط العريش عسقلان، والذي أبرمت اتفاقاته خلال عام ٢٠٠٨، ودخل في العمل العام التالي، وإلى أوروبا من الغاز المسال في محطتي: دمياط وإدكو<sup>١٣</sup>.

وبعد ثورة ٢٥ يناير، إلى جانب الموجة الرفضية لإسرائيل ومراجعة اتفاقات تصدير الغاز معها، لا سيّما واتباعها أسعارًا تفضيلية خاصة لإسرائيل تُمنح بموجبها الغاز بأقل من أسعاره العالمية بكثير، زاد الطلب المحلي على الغاز الطبيعي، وبخاصة في المنازل واستخدامه في محطات الكهرباء، وهو ما أحدث فجوة بين المنتج والمستهلك فُدرت بـ ٣ مليارات قدم مكعب يوميًا، تحولت مصر حينها من دولة مُصدّرة للغاز إلى دولة مستوردة له<sup>١٤</sup>.

وبالنسبة لحقل «ظهر» المُكتشف، يمكن رصد عدد من الحقائق التي تتعلق بإنتاجه ومالكيه، وهي على النحو التالي<sup>١٥</sup>:

- أنتج الحقل ٣,١ مليار متر مكعب من الغاز في النصف الأول من عام ٢٠١٨.
- رفع حقل «ظهر» إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنحو ١٠٪، بما يعادل ٦,٦ مليار قدم مكعب يوميًا.
- سيسهم في توفير ما لا يقل عن ٢ مليار دولار سنويًا، كانت تستخدم في استيراد الغاز.
- بلغت استثمارات حقل «ظهر» البحري حوالي ٧,٧ مليار دولار.
- تتوزع ملكية الحقل بين العديد من الشركات<sup>١٦</sup>: «إيني» الإيطالية، و«روسنفت» الروسية، و«بريتيش

12 Energy Information Administration: "Country Analysis Brief: Egypt", 24 May 2018, p6. (<https://goo.gl/cq1xW6>).

١٣ راجع تفصيلات هذه الخطوط: أحمد زكريا الباسوسي: تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرجع سابق، ص ٥٦.

14 Energy Information Administration: "Country Analysis Brief: Egypt", Op.Cit., p5-6.

١٥ حسن رمضان: «تعرف على أهم ٥ أرقام حول تطور الإنتاج في حقل ظهر»، اليوم السابع، (<https://goo.gl/ePWY58>)، تاريخ النشر: ٩ سبتمبر ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٣ ديسمبر ٢٠١٨.

١٦ أحمد أبو حجر: «بعد شراء روسنفت الروسية ٣٠٪... تعرف على حصة مصر وإيني الإيطالية بحقل غاز ظهر العملاق»، اليوم السابع، (<https://goo.gl/iTWma4>)، تاريخ النشر: ٢٠ أكتوبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ١٥ ديسمبر ٢٠١٨.





بتروليوم» الإنجليزية، وشركة «إيجاس» المصرية التابعة لوزارة البترول، وتحصل شركة «إيني» على ٤٠٪ من إنتاج الحقل والمخصصة لاسترداد التكاليف، وتوزع النسبة الباقية (٦٠٪) على الشركات الثلاثة الأجنبية بنسبة ٣٥٪ منها، وعلى شركة «إيجاس» بنسبة ٦٥٪.

ومن هذه الأرقام تتضح لنا أمور عديدة:

أولاً: أن اكتشافات ظهر تضمن لمصر اكتفاء ذاتياً مع فائض للتصدير.

ثانياً: أن النسبة المستخرجة من الحقل مرشحة للزيادة، وهو ما انعكس على تنافس الشركات الأجنبية عليه ودخول الشركة الروسية في هذا المضمار.

ثالثاً: أن النسبة أو العوائد المادية الصافية التي تحصل عليها مصر من الحقل ليست بالضخمة كما يصورها المسؤولون المصريون على الأقل خلال الفترة التي تسترد فيها شركة «إيني» تكاليفها.

تاريخ الاكتشاف	إجمالي الموارد المتوسطة Bcm	حقل الغاز
2009	280	"تامار"
2010	620	"ليفياثان"
2011	140	"أفرودايت"
2015	850	"ظهر"

شكل (٢): أهم الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط<sup>١٧</sup>.

## ثانياً: موقع مصر في الاكتشافات الغازية:

نحاول في هذا المحور استعراض التفاعلات السياسية - الغازية المتعلقة مباشرة بموقع مصر في معادلة اكتشافات شرق المتوسط، والمتصلة بدورها السياسي والفني فيما يخص مسائل الغاز في هذه المنطقة، أي أن ذلك المحور هو محاولة لرصد معالم السلوك المصري تجاه الغاز في شرق المتوسط، وما يثيره من قضايا سياسية واقتصادية وتقنية، وهو ما سنقوم به في نقطتين رئيسيتين؛ الأولى: نتعرض فيها للسياقات الداخلية والخارجية للاكتشافات، وما نتج عنها من تحركات إقليمية ودولية في مجال الغاز، والثانية: نبين فيها المقومات السياسية والتقنية المصرية في مجال الغاز، وما يمكن أن تلعبه من دور.

١٧ مروان قبلان: «اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط .. استشراف الفرص والتحديات»، مرجع سابق، ص ١٨.



• السياقات الداخلية والدولية لاكتشافات الغاز المصرية:

أتت الاكتشافات الغازية في شرق المتوسط في إطار سياق داخلي وإقليمي صعب شهدته السلطات المصرية الحاكمة بقيادة «عبد الفتاح السيسي»؛ حيث جاءت هذه الاكتشافات داخلياً: بعد أحداث ٣٠ يونيو، وفي ظل حالة من الركود الاقتصادي وضعف في الاستقرار والتنمية وحرب على الإرهاب كلفت ميزانية الدولة الكثير، ومن ثم جاءت لتُمثّل رافعة مهمة لتخفيف الضغط الاقتصادي القائم بفعل الركود وانخفاض عائدات الدولة من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها السياحة التي تضررت بشدة نتيجة الأوضاع الأمنية<sup>١٨</sup>، وخارجياً: واجه النظام المصري أزمة كبرى تتعلق بشريعته بعد ما واجهه من إدانات من قبل الحكومات الغربية (في أوروبا والولايات المتحدة)، وتحفظات من الأولى بشأن توصيف ما جرى في ٣ يوليو ٢٠١٣، كما قامت الأخيرة بتجميد بعض المساعدات العسكرية التي كانت تتلقاها مصر منها، وترافق ذلك مع إخفاق في المفاوضات المصرية - الإثيوبية بشأن سد النهضة، تلاه بفترة وجيزة مقتل الصحفي الإيطالي «جوليو ريجيني» في ٢٥ يناير ٢٠١٦ والذي أثار توترات في العلاقة بين مصر وإيطاليا.

شكّلت هذه العناصر عقبات أمام النظام المصري الطامح لتثبيت أقدامه في مصر وتقديم نفسه كشريك لأوروبا وأمريكا يمكن الاعتماد عليه؛ للحفاظ على شرعية وجوده، إن لم يكن بالصندوق فبالإنجاز هذه المرة، وفي ظل هذه السياقات أخذت مصر خطوات متسارعة أولاً تجاه ترسيم الحدود مع قبرص اليونانية في عام ٢٠١٣، أكدت خلاله على التزامها باتفاق ترسيم الحدود الذي أقر في ٢٠٠٣<sup>١٩</sup>، واعتبرت هذه الاتفاقية فاتحة ثقة، ليس فقط بين قبرص واليونان ومصر، بل أيضاً بين مصر والاتحاد الأوروبي، باعتبار قبرص واليونان عضوين في الاتحاد الأوروبي.

ثم أعادت شركة «إيني» الإيطالية موقع مصر في معادلة العلاقات مع السلطات الإيطالية من جانب، ومفاوضات سد النهضة من جانب آخر، وكأن مفاوضات غير معلنة قد أقرت بضرورة مراعاة المصالح الإيطالية - المصرية المشتركة في هذين الملفين، أو أن الأمر الواقع أشار إلى حيوية الإبقاء على أواصر الصلة بين مصر وإيطاليا؛ لتتخفف معه حدة التصريحات الإيطالية بشأن التورط الرسمي في مقتل «ريجيني»، ولأسباب تقنية يتوقف العمل في بناء سد النهضة<sup>٢٠</sup>!

وعليه، فقد فتحت ملفات الغاز ممراً للتفاوض والنقاش بين القاهرة وبين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو ما يعني اعترافاً ضمنياً بحكومة القاهرة وبشريعته، ومن هنا طغت النظرة الواقعية (البرجماتية)

١٨ المرجع السابق، ص ٩٩.

19 Konofagos, Elias Karageorgi, Konstantinos, "Cyprus and Greece Natural Gas Perspectives Production Costs and the European Security of Supply", p26. (<https://goo.gl/aGjZ9W>).

٢٠ راجع هذه الأسباب: محمد الأحمدى: «سد النهضة مهدد بعدم الاكتمال .. اعرف الأسباب على لسان رئيس وزراء إثيوبيا»، اليوم السابع، (<https://goo.gl/4GblLkq>)، تاريخ النشر: ٢٥ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٨ ديسمبر ٢٠١٨.



لما تمتلكه مصر من موقع جغرافي، ومؤهلات في البنى التحتية، وما يمكن أن تحققه لأمن الطاقة الأوروبي والأمن الإسرائيلي، على القيم الأخلاقية والمثالية، وبدا وكأن القاهرة هي الأكثر استعدادًا وملائمة لتكون محطة رئيسية في تموين وإمداد الطاقة في شرق المتوسط.

## • مقومات الدور المصري في مجال الغاز في شرق المتوسط:

يمكن تقسيم تلك المقومات إلى مقومات سياسية وإدراكية تتعلق بطبيعة النظام السياسي المصري، ومقومات في البنية التحتية، ومقومات عسكرية (بحرية).

### ١- المقومات السياسية والإدراكية:

يقصد بها تلك المقومات المتعلقة بخصائص النظام السياسي المصري الراهن وقيادته، وسمات سياسته الخارجية، وطبيعة تصوراتها لمسائل الغاز، وما يتصل بها من قضايا.

من أهم السمات التي يمكن ربطها بالنظام الحالي وسياسته الخارجية هو طابعها البرجماتي الذي يهدف إلى تحقيق مصالح محددة، ويتصور أن لها علاقة مباشرة وحيوية به، دون تحمل قيود أيديولوجية بعينها، بل بالقضايا التي يتصورها على أنها محور عمله، والتي تمثلت في محورين: التنمية الاقتصادية، والأمن، وهو ما بدا واضحًا في التحركات المصرية في سيناء، وملف اليمن، والعلاقة مع إسرائيل ودول الخليج<sup>٢١</sup>.

إلى جانب هذه السمة، نجد أن النظام يتبنى خطابًا ونهجًا في الصراعات والقضايا يُسمى «بالأمننة»، أي النظر إلى القضايا والصراعات من زاويتها الأمنية، أي ما يمكن أن تؤثر فيه على الأمن القومي للدولة، ويضع هرمًا لمسائل السياسة الخارجية والجوار حسب ما تقضيه صفة الأمننة من جانب، وما تمليه قضيتا التنمية والأمن من جانب آخر<sup>٢٢</sup>.

وتطبيقًا لهاتين السمتين، نجد أن المسألة تأخذ الخط نفسه، فيعلق الرئيس أن مصر «أحرزت هدفًا» في موضوع الغاز، بعد أن وقّعت إحدى الشركات المصرية اتفاقًا مع أخرى إسرائيلية، وأن مصر قد وضعت أولى خطواتها لتكون المركز الإقليمي الموزع للغاز في المنطقة، وهو ما يجعلها تحظى بهذه الميزة دون غيرها من دول الجوار<sup>٢٣</sup>، وأكد وزير البترول «طارق الملا» في إطار آخر على أنه «لا يهم مصدر الغاز ما دام لديك مالك للشراء»؛ فعصر العولمة يجعل كل السلع خاضعة لآليات السوق دون قيود<sup>٢٤</sup>.

٢١ إيمان رجب: «السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات الإقليمية .. والحاجة إلى إعادة تموضع»، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٠٥، المجلد ٥١، يوليو ٢٠١٦، ص ١٤.

٢٢ المرجع السابق، ص ١٥.

٢٣ ON Live: «السياسي: مصر «جابت جون» في التحول إلى مركز إقليمي للطاقة»، (https://goo.gl/A9sLXv)، تاريخ النشر: ٢١ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٤ ديسمبر ٢٠١٨.

٢٤ فرانس ٢٤: «الغاز المعضلة الكبرى في شرق المتوسط»، مرجع سابق.



تقدّم مصر من خلال هذا التصور مزجاً غريباً بين النظريتين اللبيرالية والواقعية؛ فهي تعتقد بمحورية مسألة الغاز كمصدر للطاقة وعامل من عوامل الأمن القومي، وتدعم فيه فكرة المزايا النسبية فيما يخص حالة الموزع الإقليمي للطاقة بالمقارنة مع ما ترحبه الدول الأخرى، إلا أنه في الوقت ذاته ترضى بالمكاسب المطلقة التي تحققها هي وشركاؤها من دول الإقليم، بل والأكثر من ذلك تفصل بين النزاعات السياسية وتنظر للموضوع من منظور اقتصادي - سلعي عبّر عنه الوزير في لقائه، وكشفت عنه مجمل التحركات المصرية، وهي لا شك رؤية تتجاهل مقولات العلم والواقع بشأن خصوصية المنتجات النفطية على أنها ليست سلعة عادية، وهو مما سنقف عنده عندما نتناول الاتفاق الإسرائيلي - المصري.

## ٢- المقومات الاقتصادية - البنية التحتية المصرية:

تمتلك مصر مقومات في البنى التحتية المتعلقة بالغاز تؤهلها، مقارنة بدول الجوار في شرق المتوسط، للعب دور مؤثر فيما يتعلق بتفاعلات الغاز سواء عبر أنابيب نقله أو تسييله.

### أ- خطوط نقل الغاز:

أول هذه الخطوط وأهمها هو خط الغاز العربي، فهو بمنزلة الشريان الرئيسي لنقل الغاز المصري إلى دول المشرق العربي، واتفق على إنشائه من خلال توقيع مذكرة تفاهم ثنائية بين مصر والأردن في عام ٢٠٠١، وتمت مراجعتها بعد ذلك لتضم كلاً من سوريا ولبنان، ويمتد الخط لمسافة أكثر من ١٢٠٠ كم بتكلفة وصلت ١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، فضلاً عن امتداد أنبوب آخر يتفرع عنه يمر من العريش إلى عسقلان بطول ١٠٠ كيلو متر.

### ب- محطات الإسالة<sup>٢٥</sup>:

يوجد في مصر مجمعان لإسالة الغاز: مجمع «سيجاز» للغاز المسال (SEAGAS) الذي يقع في دمياط على بعد ٦٠ كيلو متر غرب بورسعيد، بدأ إنتاجه عام ٢٠٠٤ بهدف تصدير الغاز المصري، وتستحوذ شركة «يونيون فينوسا» الإسبانية (Unión Fenosa) على ٨٠٪ من إجمالي حصة المجمع، وفي عام ٢٠٠٣ استحوذت شركة «إيني» الإيطالية على نسبة ٥٠٪ من أسهم «يونيون فينوسا»، أما النصف الآخر فقد ظل ملك شركة «فينوسا»، في حين تمتلك فيه الهيئة العامة للبترول ١٠٪ منه، والشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي «إيجاس» الـ ١٠٪ الأخرى، وقد توقف العمل بهذا المجمع منذ ٢٠١٢ بسبب زيادة الطلب المحلي على الغاز.

والمجمع الثاني يضم شركة «إدكو» لتسييل الغاز الطبيعي، ولا يزال يعمل رغم نقص امتدادات الغاز

٢٥ أحمد زكريا الباسوسي: تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي.. دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرجع سابق، ٥٦.



الطبيعي، وتمتلك شركتا «بي جي جاز» (BG) البريطانية و«بترو ناس» ٦٤٪ من الحصة الإنتاجية للمجمع بالمنافسة، في الوقت الذي تمتلك فيه كل من الهيئة العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي «إيجاس» ٢٤٪، لكل منهما نصف النسبة.

وجعلت هذه البنية التحتية القوية، وقدرة هاتين المحطتين (٧,٢ مليون طن سنوياً)، مصر ترتدي تاج الغاز المسال في شرق المتوسط حسب إحدى المجالات<sup>٢٦</sup>، كما جعلتها في الوقت ذاته تمثل أهمية محورية بالنسبة لدول جوارها، لا سيّما في ظل صعوبة خيارات الدول الأخرى بنقل الغاز؛ فسياسياً تقف العوائق أمام خط غازي يمر من إسرائيل لقبرص لتركيا، ومن ثم تصديره لأوروبا، بفعل ما تشهده العلاقات القبرصية والإسرائيلية من توترات مع الجانب التركي، فلا تزال المشكلة القبرصية تمثل حجر عثرة في طريق الاتفاق، كما أن برود العلاقات الإسرائيلية التركية يُمثّل هو الآخر مثبّطاً لإتمام مثل ذلك الاتفاق، أضف إلى ذلك التكلفة التقنية المتوقعة لخط يمر من إسرائيل إلى اليونان وقبرص، ثم إلى أوروبا، كما أن محطة الإسالة التي لدى اليونان لا تملك نفس القدرات التي تحظى بها مصر.

### ٣- المقومات العسكرية - البحرية لمصر:

تمتلك مصر أطول سواحل إقليم شرق المتوسط الجنوبية، ولديها حدود اقتصادية مشتركة مع معظم الدول المحيطة، وفي الترتيب العسكري العام لأقوى الجيوش تحتل مصر المركز العاشر عالمياً، والأول إفريقيًا وعربيًا، والثانية شرق أوسطياً بعد تركيا، وقد اهتمت مصر في السنوات الأخيرة بتطوير سلاحها البحري بتزويده بقطع بحرية عديدة، كان آخرها شراء حاملة طائرات هي الوحيدة التي تمتلكها في الشرق الأوسط<sup>٢٧</sup>.

جعلت هذه المقومات من مصر محطّ أنظار العديد من دول الإقليم، وإمكانية النظر إليها كعامل مُرَجِّح لأي تحالف تكون طرفاً فيه، مما جعل دولاً مثل قبرص تستقوي بعلاقاتها مع مصر في مواجهة تركيا<sup>٢٨</sup>؛ فالإمكانيات العسكرية المصرية، حتى وإن كانت في طور القوة الكامنة، إلا أنه بإمكانها التحول - إذا توفرت الظروف الموضوعية - إلى عامل قدرة يُستخدم في مواجهة أي مساس بالمصالح المصرية، على نحو ما صرح به أحد المسؤولين المصريين ردّاً على بعض الأفعال التركية في شرق المتوسط<sup>٢٩</sup>.

بعبارة أخرى، تُمثّل القوة العسكرية التي تمتلكها مصر بالنسبة لمعادلة الغاز في شرق المتوسط، باعتبارها

26 Butt, Gerald, "Egypt wears the East Med LNG crown", PETROLEUM ECONOMIST, 20 June 2018. (<https://goo.gl/hH62t3>).

27 محمد قشقوش: «صراع النفوذ العسكري والأمني في شرق المتوسط»، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨، ص ٨٥.

28 علي حسن باكير: «النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك»، مرجع سابق.

29 CNN بالعربية: «مصر ترد على تركيا حول نفط المتوسط: سنتصدى للمساس بحقنا»، (<https://goo.gl/poaGxc>)، تاريخ النشر: ٧ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٦ ديسمبر ٢٠١٨.



قوة ردع ودفاع أكثر منها قوة هجوم وعظمة، فالقاهرة تطمح بامتلاكها لهذه القوى لاستخدامها سياسياً أكثر من استخدامها فعلياً.

## ثالثاً: مصر وتفاعلات الغاز الإقليمية والدولية بعد اكتشافات شرق المتوسط:

يقف هذا المحور على بعض تفاصيل التفاعلات المصرية الإقليمية والدولية بعد اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، فالأولى نفحصها من خلال علاقات مصر الثنائية مع قبرص وسعيها لتأكيد ترسيم الحدود، ومع إسرائيل وعقد صفقة خاصة بذلك بين شركات مصرية وإسرائيلية، ومن خلال آلية العلاقات الجماعية بين مصر واليونان وقبرص، وهو ما تبلورت عنه عدة قمم بين رؤساء الدول الثلاث، والثانية من خلال بيان نقاط التماس مع القوى الدولية الكبرى الرئيسية المعنية بغاز المتوسط: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا.



Source: own elaboration

شكل (٣): دوائر الاهتمام بغاز شرق المتوسط<sup>٣٠</sup>

أولاً: تفاعلات مصر الإقليمية في شرق المتوسط:

ينقسم هذا المحور إلى ثلاث نقاط تدور حول حركة مصر الإقليمية بشأن الغاز والقضايا التي يستدعيها، وهي: العلاقات المصرية القبرصية، والعلاقات المصرية الإسرائيلية، والعلاقات المصرية اليونانية القبرصية.

### ١- العلاقات المصرية - القبرصية:

تحظى هذه العلاقة بأهمية خاصة لعدة أمور:

أولها: يتعلق بأن المناطق الاقتصادية بين مصر وقبرص ملاصقة لبعضها وتتقاطع معاً.

ثانيها: يتصل بعلاقة قبرص بتركيا، وهي عدو يجهر بانتقاد النظام المصري.

30 Tagliapietra, Simone, Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risk, Fondazione Eni Enrico Mattei Working Papers, 27 February 2013, p:23.





ثالثها: بأن قبرص هي أقرب دول الاتحاد الأوروبي لمصر، ويشتركان في عدة قضايا مهمة كالأمن والهجرة والتنمية<sup>٣١</sup>.

يصعب القول بأن علاقة مصر بقبرص لها بذور وجذور تاريخية؛ فعلاقتها لم تتعد فعلياً إلا مع اكتشافات غاز شرق المتوسط، وفي إطار كونها دولتين تشتركان في نفس المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهو ما دفعهما في ٢٠٠٣ لترسيم حدودهما البحرية، وتأكدت تلك النقاط الحدودية في اتفاق لتقاسم المواد الهيدروكربونية عقّد في ٢٠١٣، إلا أن الاتفاقيتين أثارنا جدلاً كبيراً، لا سيما بين السياسة وخبراء القانون الدولي والمحامين، فالأولى أخذت حظها من التقاضي والجدال في الفترة السابقة على ٢٠١٣، فتميز بصدها طرفان:

الأول يدعم الموقف الحكومي ولا يرى في الموقف المصري تنازلاً عن أية حقوق سيادية اقتصادية لصالح قبرص <

الآخر يرفض هذا التقسيم ويرفع شعار أن مصر قد تنازلت عن حقوقها في المنطقة الاقتصادية<sup>٣٢</sup>.

ودون الخوض في جدل سياسي - قانوني لا تتسع له الدراسة، يمكننا الوقوف عند نقطتين:

أولهما: رأي أحد خبراء القانون الدولي حول هذه الاتفاقية.

ثانيهما: يتعلق بصعوبة تعديل بنود اتفاقية ٢٠٠٣.

يقدم لنا ذلك الباحث «محمد شوقي عبد العال» رؤية مفادها<sup>٣٣</sup>: أن الجدل الذي ثار حول الاتفاقية إنما بدأ معظمه في فترة تقارب نظامي الحكم في القاهرة وإسطنبول، والدوافع الحقيقية وراءه سياسية بحتة، فما كانت تلك الدعوات إلا إظهاراً للتعاطف المصري مع نظيره التركي بشأن المشكلة القبرصية، ورغم وجهة تلك الرؤية إلا أنها تغفل عنصراً آخر - سياسياً أيضاً - وهي حالة التشكك التي سادت كل أفعال النظام المصري الذي رأسه «حسني مبارك»، وأن أفعاله كانت محض تفريط في الحقوق المصرية.

٣١ تُقسّم المناطق البحرية حسب قربها أو بعدها عن الدولة ومدى حقها في ممارسة السيادة عليها، ومن بين هذه المناطق المنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي ملاصقة للمياه الإقليمية للدولة تتمتع فيها بحقوق سيادية فقط فيما يخص استغلال الموارد الموجودة بها، وتثار مشكلة تقسيم المناطق الاقتصادية خصوصاً في تلك البحار التي لا تتسع امتداداتها لتمنح كل دولة من الدول الواقعة عليها مساحة الـ ٢٠٠ ميل البحرية التي يحددها القانون الدولي للبحار.

٣٢ راجع بصدد هذا الجدل: أحمد زكريا الباسوسي: تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٧٩، وتحصر الرسالة ذلك الجدل في كونه تقنياً فنياً تغيب عنه الخلافات السياسية.

٣٣ محمد شوقي عبد العال: «اتفاق مسبق: ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص»، المركز العربي للبحوث والدراسات، (<https://goo.gl/V2KD4z>)، تاريخ النشر: ٢٩ أكتوبر ٢٠١٤، تاريخ الدخول: ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨.



وعلى كل، فالواقع يبعد عن ذلك الجدل؛ فهو يؤكد صعوبة تعديل هذه الاتفاقية لعدة اعتبارات<sup>٣٤</sup>، يشير أولها إلى: أن الجهة المصرية المنوطة ليست لديها الرغبة في تعديل ذلك الاتفاق، وهو شرط أولي لحدوث تعديل فيه، وثانيها: أن تأكيد مصر في اتفاقية لاحقة على ترسيم الحدود في ٢٠١٣ يعكس إصراراً مصرياً يصعب معه نقض اتفاقيتين دوليتين، وثالثها: أن اكتشاف حقل «أفروديت» في إحدى المناطق يجعل من تعديل ذلك الاتفاق مستحيلاً ومرفوضاً من الجانب القبرصي، فهو بلا شك سيحمل معه تعديلاً في ملكية هذا الحقل.

## ٢- العلاقات المصرية - الإسرائيلية:

بعد أن شهدت العلاقات الإسرائيلية - المصرية تذبذباً واضحاً عن خطها المعهود في عهد «مبارك» إبان فترة حكم الرئيس «محمد مرسي»، جاء «السيسي» ليغير كثيراً في تلك العلاقة، فنجدته يشيد في أكثر من مرة بتجربة السلام المصرية الإسرائيلية، ويعيد التواصل السياسي والاقتصادي والعسكري إلى سابق عهده أو أفضل حسب تناول المصادر الرسمية الإسرائيلية والمصرية<sup>٣٥</sup>.

أراد «السيسي» أن يجد صديقاً نافذاً لدى الغرب والولايات المتحدة؛ ليضفي مزيداً من الشرعية على حكمه، فلم يجد أفضل من الولوج إليه عبر بوابته الأضعف والأكثر تأثيراً: إسرائيل، وتعكس تفاعلات الغاز المصرية الإسرائيلية السياق ذاته، وإن كانت القاهرة لم تدخل في مفاوضات وتفاعلات رسمية طويلة علنية مع تل أبيب، فإن سلوك القاهرة يعكس تهادناً واضحاً مع الجانب الإسرائيلي؛ فلم تعترض القاهرة أو تُصريح عن تحركات الاكتشافات الإسرائيلية، في ظل دعاوى أن اكتشاف الحقل الإسرائيلي الأكبر «ليفثيان» هو أقرب إلى دمياط منه إلى حيفا، ورغم أن الأمور قد لا تُحسب بفكرة القرب المكاني وحسب، إلا أن غياب الرد الرسمي الصريح على ذلك يؤكد مُهادنة السلوك المصري لإسرائيل، ويزداد تأكيد ذلك الموقف مع ترسيم قبرص حدودها البحرية مع إسرائيل دون إعلام القاهرة قبلها، واكتفت القاهرة بقبول اعتذار قبرص عن ذلك.

لهذه الاعتبارات وغيرها، وجدت إسرائيل أنه من الممكن - بل ومن المفيد - الارتكان إلى مصر في مسائل غاز المتوسط؛ فالاعتبارات التقنية من عدم توفر البنية التحتية لدى تل أبيب، وضخامة الاستثمارات المطلوبة لبناء مثل تلك البنية، والأخرى السياسية بسبب فتور علاقتها مع تركيا، وإمكانية النفوذ الاقتصادي والسياسي عبر مصر إلى الدول العربية الأخرى بطريقة أكثر سلاسة، كلها دفعت إسرائيل بالتوجه نحو مصر، والعكس بالعكس، فمصر هي الأخرى والاعتبارات أخرى سابقة تمثلت في رغبة مصر في تحقيق هدفها لتكون موزعاً إقليمياً للغاز، وتستثمر ما يجلبه ذلك من منافع لها، جعل من هذا الاتفاق أمراً مقبولاً لديها.

٣٤ أحمد زكريا الباسوسي: تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرجع سابق، ص ١٧٩.

٣٥ أحمد عبدالرحمن خليفة، أحمد سعيد: «محددات الموقف المصري تجاه قرار ترامب بنقل عاصمة إسرائيل إلى القدس»، المركز الديمقراطي العربي، (<https://goo.gl/PLZH1m>)، تاريخ النشر: ٢٤ فبراير ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨.



هذا الاتفاق هو عبارة عن عقد وقع في فبراير ٢٠١٨ بين شركة «ديليك دريلينغ» الإسرائيلية و«نوبل إنرجي» من جانب، وشركة «دولفينوس» المصرية من جانب آخر، لاستيراد الأخيرة ٦٤ مليار متر مكعب من الغاز من حقلي «تمار» و«ليفثيان» بقيمة ١٥ مليار دولار لمدة ١٠ سنوات<sup>٣٦</sup>، وقد أثار هذا الاتفاق عددًا من ردود الفعل المصرية والإسرائيلية على السواء؛ فاعتبرت الأخيرة أن هذا يُعد نجاحًا ومكسبًا لإسرائيل وسيسهم في تحقيق تنميتها، في حين جاء موقف الأولى ليعبر عن أن ذلك أمر يخص شركات خاصة، وأن الدور الرسمي يتوقف عند حدّ التزام تلك الأطراف بالأطر القانونية والدستورية وتسهيل عمل تلك الشركات، ولا شك أن تلك الرؤية تنطوي على جوانب قصور عدة تتعلق بطبيعة النظر إلى الغاز كسلعة اقتصادية، وليس سلعة سياسية - استراتيجية تستخدمها بعض الدول كإحدى أدوات سياستها الخارجية<sup>٣٧</sup>، وبجزم الدور الذي تلعبه الدولة في تصدير سلع كتلك، فهذه الشركات ستعتمد على البنى التحتية المصرية، وغيرها من التسهيلات ذات الطابع السياسي - القانوني<sup>٣٨</sup>.

### ٣- التعاون القبرصي - المصري - اليوناني:

عقب الاكتشافات الأخيرة، بدأت الحركة تدب في العلاقات اليونانية هي الأخرى، وجرى ذلك التعاون على محاور عديدة: ثقافية، واقتصادية، وعسكرية، فأخذت كلا الدولتين تستدعي أواصر الصلة التاريخية والثقافية بينهما، بوصفها الأقدم في علاقات دول المتوسط، وأنه في كلا الدولتين توجد جالية معتبرة للأخرى، ومن هنا كانت فكرة مؤتمر (العودة إلى الجذور) الذي نُظم في أبريل ٢٠١٨ في مكتبة الإسكندرية<sup>٣٩</sup>.

وما يُستنتج عن العلاقات المصرية - اليونانية أنها كانت في إطار العلاقات العادية إلى أن أدخل العامل الاقتصادي الدفء لعلاقات البلدين، وهو نموذج واضح لتأثير معامل الغاز على العلاقات الثنائية<sup>٤٠</sup>.

على كلٍ، ما يعيننا هنا هو النظر إلى محور (مصر - قبرص - اليونان) من حيث دواعي تشكله، وأسس قيامه، واحتمالات استمراره.

٣٦ دويتشه فيله: «اتفاق مصري إسرائيلي ببدء تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر»، (https://bit.ly/2OXJFdH)، تاريخ النشر: ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

37 Georgopoulou, M., *The Greek Turkish Relations in terms of the Natural Gas Networks in South-eastern Europe and the Eastern Mediterranean*. (Master's thesis, İstanbul Bilgi Üniversitesi, İstanbul, Turkey), 2015, p13.

٣٨ أحمد زكريا الباسوسي .. تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرجع سابق، ص ١٨٦.

٣٩ راجع بصدد العلاقات اليونانية - المصرية، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، (https://bit.ly/2ts3SPo)، تاريخ النشر: ٣١ مايو ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ١٩ ديسمبر ٢٠١٨.

40 Nathanson, Roby and others (editors), *Natural gas the eastern Mediterranean: Economic impact and strategic implications*, Friedrich-Ebert-Stiftung and the Institute for National Security Studies, Tel Aviv, November 2013, p54.



أسس هذا المحور بدعوة من القاهرة في ٨ نوفمبر ٢٠١٤، وهو تاريخ أول قمة عُقدت في إطار هذا التعاون الثلاثي الذي يتمحور حول الغاز، لكن بمزيد من التدقيق يتضح أن هذا المحور يتأسس على عدة بنود بعضها ظاهر والآخر خفي<sup>٤١</sup>:

أ- التعاون في المسائل الاقتصادية، والاستغلال المشترك للثروات الغازية المكتشفة في شرق المتوسط، (مجال الطاقة).

ب- التصدي المشترك لأخطار الهجرة غير النظامية، ومن ثم توثيق الاتصال والتعاون في مجالات اللجوء والهجرة وحماية الحدود وتبادل المعلومات (مجال الأمن).

ج- العداء لتركيا، ورغم تكرار التصريح بأن تعاون الدول ليس موجهاً ضد أحد، إلا أن المعطيات السياسية تشير إلى أن ثمة أجندة ضمنية لهذا المحور تتصل باستعداد الجانب التركي، والانتصار للمشكلة القبرصية لصالح قبرص اليونانية، ويتأكد ذلك من خلال علاقة مصر المتوترة مع تركيا بعد أحداث ٣٠ يونيو، فضلاً عن علاقتها بقبرص واليونان.

د- تقديم الدعم السياسي الدولي لمصر، فكل من اليونان وقبرص دولتان في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم حاول النظام المصري جعلهما بوابة له للنفوذ السياسي إلى الاتحاد الأوروبي.

هـ- دعم مصر في سعيها لأن تكون موزعاً إقليمياً، ودعم موقفها في هذا الهدف كبديل عن تركيا، التي تملك هي الأخرى خطة لتضطلع هي بهذا الدور.

د- عزل غزة ولبنان، إذا أضيفت إلى ذلك المحور إسرائيلي، ومن ثم تتضح صورة المحور على أنه، ليس فقط عزلاً لتركيا من تفاعلات المتوسط، بل وأيضاً إلى جواره إهدار حقوق لبنان وغزة في مسألة الغاز، وربما من مسائل كبرى أكثر ذات طبيعة سياسية.

تمثلت نشأة محور (مصر - قبرص - اليونان) عملاً نوعياً في إطار شرق المتوسط، ربما لولا ظهور الغاز في منطقة شرق المتوسط، ما كان ليوحد محور كهذا، إلا أنه توثق بفعل عوامل مساعدة أخرى تمثلت في عداء تركيا، وتغيير قيادة الدولة المصرية، وتماشي الظروف مع حاجة مصر الملحة في ذلك الحين إلى

٤١ راجع في هذا الصدد:

علي حسن باكير: «النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك»، مرجع سابق.  
أحمد قنديل: «اكتشافات الغاز في شرق المتوسط .. لمن ستكون الغلبة الاقتصاد أم السياسة؟»، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، (https://goo.gl/hvsDGW)، تاريخ النشر: ١٢ مارس ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ١٥ ديسمبر ٢٠١٨.  
منى سليمان: «التحالف المصري - اليوناني - القبرصي وتغيير موازين شرق المتوسط»، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، (https://goo.gl/c92VzA)، تاريخ النشر: ٢ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ١٧ ديسمبر ٢٠١٨.

Konofagosa, Elias Karageorgi, Konstantinos, "Cyprus and Greece Natural Gas Perspectives Production Costs and the European Security of Supply", Op.Cit., p:8



دعم أوروبي، ليس فقط لتدعيم الاقتصاد المصري، بل وتثبيت أركان النظام الجديد وإعادة تقديمه أوروبياً من منطلق كونه شريكاً متفاهماً ومنفتحاً على المصالح الأوروبية لا من منطلق كونه نظاماً انقلابياً.

وانطلاقاً مما سبق، فإن بقاء مثل هذا المحور واستمراره سيظل مرتبطاً - أكثر ما يكون - بقيادات الدول وتصوراتهم عن علاقات الصداقة والعداء في شرق المتوسط، ومن ثم تصوير مصالحهم؛ حيث ترى هذه الدراسة أنه رغم محورية المسألة الغازية في تعاونات شرق المتوسط وصراعاتها، إلا أنها تأتي خاضعة لإرادات القيادات السياسية وتصوراتهم للحل الذي يقدم البديل الأمثل، ثم إنه بعد ذلك يرتبط بمواقف القوى الكبرى منه: الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة؛ فاستمرار هذا المحور وتطوره مرهون بدعم هذه الدول الكبرى، ولا شك أن الأولى والأخيرة هي حتى الآن تقف إلى جوار ذلك التحالف، إلا أن إمكانات تبدله تبقى واردة ومرتبطة بدرجة تحسن العلاقات التركية مع أعضائه.

ثانياً: مصر والتفاعلات الدولية في شرق المتوسط:

أثارت اكتشافات مصر للغاز في شرق المتوسط القوى الإقليمية والدولية على قدر متساوٍ، إما من منطلق الاستفادة من الغاز في مزيج الطاقة بالنسبة لهم، كالاتحاد الأوروبي، أو لكونها معنية بالغاز بفعل وصفها دولة مصدرة للغاز كروسيا، أو لأنها دولة كبرى يستدعي حجمها وجود دور لها في مصادر الطاقة العالمية، والوقوف إلى جانب حلفائها وشركاتها كالولايات المتحدة، ويحاول هذا المحور تسليط الضوء على تفاعلات مصر مع القوى الدولية الثلاث، وطبيعة مصالحهم في شرق المتوسط.

١ - مصر والاتحاد الأوروبي:

تختلف الدراسات حول أهمية اكتشافات شرق المتوسط وحيويتها بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فبين متفائل يرى أن مثل هذه الاكتشافات يمكن أن تسهم في سد حاجة الاتحاد الأوروبي لفترة ليست بالقليلة تتراوح بين العشرة أعوام والثلاثين عاماً<sup>٤٢</sup>، فيما تقزم أخرى من هذه الاكتشافات وتشير لضآلتها مقارنة بحجم الطلب داخل السوق الأوروبي؛ فهي - في رأيهم - لا يمكنها وبأقصى تقدير أن تكفي احتياجات أوروبا من الغاز لمدة تزيد بحال عن ثمان سنوات، وأنها ستظل مرتبطة بالغاز الروسي بعقود طويلة الأجل؛ حيث يُمثل الغاز الروسي ٣٣٪ من الغاز الأوروبي<sup>٤٣</sup>.

ولكن تظل حاجة أوروبا لغاز شرق المتوسط محددة بثلاثة عوامل:

42 Giannakopoulos, A. (editor), "Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?", SDAC, <https://bit.ly/2IyANLW>. Published on February 2016.

43 OĞURLU, E., "Natural Gas in the Eastern Mediterranean: Means of Regional Integration or Disintegration?", LAÜ Sosyal Bilimler Dergisi (VIII-I), *EUL Journal of Social Sciences*, June 2017, p.41.



أولاً: اعتبار غاز شرق المتوسط خيارًا لتنويع اعتمادها على الغاز الروسي، فهذه الاكتشافات، وإن كانت لم تُخرج روسيا من سوق الغاز الأوروبي فهي على الأقل ستقلل من تلاعب روسيا بالغاز أو تحيده تمامًا، ويؤمن مصدر طاقة للغرب مستمرًا مضمون التدفق، ويعتمد على الدول الصديقة<sup>٤٤</sup>.

ثانيًا: في استمرار الشركات الأوروبية وتأمين عملها، وتوفير البيئة الإقليمية الآمنة لعملها باعتبارها مساهمًا لتنمية موارد دول الاتحاد الاقتصادية.

ثالثًا: في الحفاظ على مصالح الدول أعضاء الاتحاد: قبرص واليونان.

وتتوزع زوايا الاهتمام الأوروبي ومظاهره باكتشافات الغاز المصرية؛ حيث ترى في موقعها الجغرافي وقربه من الاتحاد الأوروبي، وعلاقتها بدول الجوار ما يؤهلها لأن تكون رقمًا مهمًا في توازنات المنطقة ومعادلة الغاز، هذا من جانب، كما يُنظر إليها كخيار بديل أكثر واقعية وعملية من خيارات أخرى لتصدير الغاز عبر إسلته إلى الاتحاد الأوروبي، بالاستفادة من البنية التحتية المصرية المعدة لذلك، وفي هذا الإطار جاءت مؤخرًا مذكرة تفاهم بعنوان «الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي»، والتي تتضمن تطوير قطاع الطاقة المصري، وتعزيز عمل الشركات الأوروبية في ذلك، خلال الفترة من ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، وزيارة مفوض الطاقة والمناخ للاتحاد الأوروبي في أبريل ٢٠١٨، وتصريحه بمحورية الدور المصري في مسألة غاز المتوسط ونقله للاتحاد الأوروبي، ومساندة الاتحاد الأوروبي لخطط مصر في تصدير الغاز، ومساعدتها لتطوير اقتصادها<sup>٤٥</sup>.

ولكن يبدو أن مصر في علاقتها بالاتحاد الأوروبي في هذا الصدد تغلب الجوانب الفنية والاعتبارات الاقتصادية الثنائية على الاعتبارات السياسية الإقليمية، فلم تتضح من مساعي القاهرة أية رغبة أو حديث عن إمكانية تحريك الاتحاد الأوروبي تجاه ترسيم المناطق الاقتصادية مع باقي دول الإقليم: تركيا، وإسرائيل، أو حتى دفعهما للانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، ومن ثم مساهمة القاهرة في توجيه قواعد اللعبة في شرق المتوسط.

## ٢ - مصر والولايات المتحدة:

ينبع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بغاز شرق المتوسط من كونها قوة كبرى، تضع ضمن مصالحها وأهدافها القومية السيطرة على المواضع الاستراتيجية كتلك الغنية بالغاز أو النفط، من منطلقات عديدة أولها:

44 Ibid, p.41.

45 CROPSEY, S., U.S. Policy and the Strategic Relationship of Greece, Cyprus, and Israel: Power Shifts in the Eastern Mediterranean, Hudson Institute, 2015, p.50.

٤٦ أحمد قنديل: «الاتحاد الأوروبي وغاز شرق المتوسط.. المصالح والسياسات وأفاق المستقبل»، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨، ص ١١٥.





رغبتها في ضمان استمرار تدفق هذه الموارد لها بما يسد حاجاتها، وثانيها: استقرار أسعارها في الأسواق العالمية، ومن ثم نصبت نفسها رقيبًا على هذه الموارد.

والى جانب ذلك، نجد أن اعتبارات أخرى حرّكت اهتمامها هذا، يأتي في مقدمتها وجود إسرائيل من بين الدول الفاعلة في شرق المتوسط، والتي تهتم بأمنها القومي، وتضغط اللوبيات العاملة في الولايات المتحدة لصالح مناصرة مصالح إسرائيل، ثم الشركات الأمريكية العاملة في مجالات الغاز، وتحظى بنفوذ داخل الولايات المتحدة، ومن ثم أُدخلت تحت مسمى الدفاع عن المواطن الأمريكي، ثم من ارتباطه بحليف استراتيجي لها، ألا وهو الاتحاد الأوروبي<sup>٧</sup>، والتي تسعى معه لتخفيف اعتماده على الغاز الروسي حتى تسهل مراقبة الأخيرة وإمكانات ضربها اقتصاديًا - إن لزم الأمر - وارتبط ذلك أيضًا بمتابعة الولايات المتحدة لتطور الوجود والانتشار الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة.

وعليه؛ فالولايات المتحدة تعمل من خلال سياستها وحلفائها في شرق المتوسط إلى خلق بيئة أكثر استقرارًا وموائمةً لها ولحلفائها في ظل بيئة تعمرها الاضطرابات، فليس من مصلحتها النفخ في صراع جديد في ظل صراعات قديمة تتسم بتوازنات هشة؛ فالعلاقات الإسرائيلية - اللبنانية والفلسطينية تجعلها بحاجة للتدخل لضبط احتمالات تطور الصراع على الغاز؛ حتى لا يصل إلى مستوى المواجهة العسكرية، والأمر نفسه ينطبق على التفاعلات القبرصية - التركية.

أما موقع مصر في مسألة الغاز من الوجهة الأمريكية، فمصر من الدول التي تدعمها الولايات المتحدة وتقدم لها مساعدات عسكرية، وتشارك في تعاون تجاري واسع، وتعلم أنها من القوة العسكرية الأساسية في المنطقة؛ فهي محور مهم لتفاعلات المتوسط، وهو ما تمخض عنه النظر بعين الارتياح إلى المحور الرباعي: (مصر - قبرص - اليونان - إسرائيل)، والوجهة الثانية التي يمكن أن تُستدعى، هي وضع مصر في طريق انتقال الغاز؛ فمصر بوصفها مرشحة لأن تكون موزعًا إقليميًا تهتم بها الولايات المتحدة؛ على اعتبار أن السيطرة على محطات نقل الغاز أو الكيفية التي ينتقل بها مفتاح للسيطرة على المورد<sup>٨</sup>.

٣- مصر وروسيا:

يرجع اهتمام روسيا بغاز شرق المتوسط إلى كونها أكبر الدول المُصدّرة للغاز للاتحاد الأوروبي، ولكون اقتصادها يقوم بشكل أساسي على عائداته، ومن ثم فالغاز بالنسبة لروسيا مسألة حيوية تتصل بالأمن القومي، لذا من واجبات الدور الروسي تجاه قضايا الغاز أن تخوض في غمار أسعاره وتمد علاقاتها مع

47 Tagliapietra, Simone, Towards a New Eastern Mediterranean Energy Corridor? Natural Gas Developments Between Market Opportunities and Geopolitical Risk, Fondazione Eni Enrico Mattei Working Papers, 27 February 2013, p24.

48 CROPEY, SETH U.S. "Policy and the Strategic Relationship of Greece, Cyprus, and Israel: Power Shifts in the Eastern Mediterranean", p:32.



الدول المهمة به؛ مُصدّرة أم مستوردة.

وعلاوة على ذلك، يزداد الانجذاب والثقل الروسي في اكتشافات شرق المتوسط لعدة أسباب:

الأول: يتعلق بوجوده في منطقة شرق المتوسط عبر منفذ سوريا على البحر المتوسط، وحصولها على امتياز التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية السورية الخالصة لمدة ٢٥ عامًا.

الثاني: عبر أدوار الشركات الروسية العاملة في مجال الغاز، من أمثال شركة: «غازبورم»، و«نفاتك»، و«روسنفت»، والتي تعقد اتفاقات تنقيب واستغلال مع سوريا ولبنان ومصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهو ما يعني أن مصالح استثمارية واقتصادية تربط روسيا من هذا الجانب.

الثالث: ارتباط روسيا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من جوانب أخرى مع كل دول الإقليم<sup>٤٩</sup>.

ومن هذا المنطلق، تتجلى روابط العلاقات المصرية – الروسية، فيجمع النظامين المصري والروسي تقارب واسع في وجهات النظر، كموقف مصر من الصراع والنظام في سوريا، وموقف روسيا من جماعة الإخوان المسلمين، فكانت روسيا من أوائل الدول التي دعمت النظام الراهن، وزادت مصر وارداتها منها من السلاح والتكنولوجيا والسلع، فقد كانت مصر وحتى وقت قريب من الدول المستوردة للغاز المُسال من روسيا<sup>٥٠</sup>، وعليه، فجاء الغاز ليكمل علاقة التعاون الوثيق بين البلدين، وليدخل كعامل ومجال للاهتمام الروسي بمصر، عن طريق زيادة الاستثمارات الروسية في مجال الطاقة المصرية، وبخاصة الغاز.

## خاتمة:

يمكن تفهم موقع مصر في توازنات شرق المتوسط الإقليمية على أنها محاولة للعب دور الموازن الإقليمي، أو المُرجِّح الإقليمي، الذي يملك من المؤهلات والمقومات السياسية، والبنية التحتية، ما يمكّنه لترجيح كفة المحور الذي يكون طرفاً فيه، كما حاولت من خلال هذه الاكتشافات نسج شبكة من العلاقات الدولية – الاقتصادية التي تدور حول الغاز الطبيعي: اكتشافه واستغلاله من جانب، ودعم النظام المصري من حيث الشرعية والمركز الدولي من جانب آخر.

تهياً ذلك من خلال طبيعة النظام المصري من حيث برجماتيته، وتصوره لمصالحه، وتبنيه رؤية تبعد بقدر كبير عن العوامل الأيديولوجية، وتقرب من المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ومن ثم تعاملت مع الغاز بمنطق يغلب عليه فكرة المكاسب المطلقة، وأن من مصلحة القاهرة الاستفادة بهذا الغاز،

٤٩ أحمد زكريا الباسوسي: تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، مرجع سابق، ص ٢٠٦: ٢١٢.

٥٠ موقع سيوتنك بالعربية: «مصر ستنفذ اتفاقيات الغاز مع روسيا رغم الاكتشافات الجديدة في البلاد»، (<https://goo.gl/>) (NzrgsP)، تاريخ الدخول: ٣١ أغسطس ٢٠١٥، تاريخ الدخول: ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨.



ليس بأكبر قدر ممكن مقارنة بالآخرين، بل بأكبر قدر ممكن من زاوية نظرها، وقراءتها للمشهد الإقليمي والدولي.

وهذه الرؤية تروج كثيرًا للاتحاد الأوروبي الذي لا يطمح أن يستبدل روسيا بمنافس جديد يستخدم الغاز كورقة ضغط سياسية، ولدول مثل إسرائيل والتي تتمكن بمثل هذه الأوراق أن تنفذ سياسيًا واقتصاديًا إلى الأسواق العربية، وللولايات المتحدة التي ترغب في حليف مُهادن يتمتع باستقرار نسبي، والأمر نفسه ينسحب على كلٍ من قبرص واليونان وإن كان بصورة مختلفة، فالعداء المصري للنظام التركي جعلها بالنسبة لهما شريكًا مهمًا وحجر زاوية في تكتلهما ضد تركيا، لا سيّما في ظل امتلاك مصر لقوات برية وبحرية لها ثقلها في المنطقة.

وتظل هناك كلمة أخيرة حول الحالة التي يشهدها إقليم شرق المتوسط من تشكّل محاور ومحاور مضادة، وتدخلات خارجية، وتقاطع لمصالح دول كبرى، أنها في سياقها الحالي: السياسي والاقتصادي يصعب الحكم بأن هناك أنماطًا دائمة ومستمرة للتفاعلات فيه، ويظل محكومًا بنموذج التحالفات المؤقتة المرتبطة بنمط القيادة في الدول، وتصورهم لمصالحهم في لحظة زمنية معينة<sup>٥١</sup>.

٥١ طارق فهمي: «السيناريوهات المستقبلية للصراع والتعاون في منطقة شرق المتوسط»، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ٢١٣، المجلد ٥٣، يوليو ٢٠١٨، ص ١٢٩.

صادر عام 2019 عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر  
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر  
بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو  
نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

[info@arkan-srp.com](mailto:info@arkan-srp.com)



أركان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing